مراسلات لوسيان لابوس وإسماعيل حقي باشا حول مطوفي الحجاج الجزائريين عام ١٣٠٨هـ (١٨٩٠م)

أ. د. محمد أمين
قسم التاريخ - كلية الدعوة وأصول الدين - الجامعة الإسلامية

تعد مراسلات القنصل الفرنسي بجدة لوسيان لابوس (Lucien Labosse) مع والي الحجاز إسماعيل حقي باشا - المحفوظة بأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في باريس - وثائق لا يمكن الاستغناء عنها للباحث في موضوع الحج والحجاج الجزائريين؛ فقد كانت فرنسا بحكم احتلالها للجزائر منذ عام ١٢٤٦هـ (١٨٣٠م) تَعُد نفسها صاحبة الحق في الإشراف والعناية بشؤون الحجاج الجزائريين، وفي حماية حقوقهم والدفاع عن مصالحهم منذ انطلاقهم في اتجاه البقاع المقدسة حتى عودتهم منها.

وبالرغم من أنه ينبغي التعامل مع هذا النوع من المصادر، الخاصة بالحجاز والمحفوظة بالخارج، بكثير من الحذر

(قدم للنشر في ١٤٣٥/٣/١٢هـ، وقبل للنشر في ١٤٣٦/٣/٩هـ).

والحيطة فإنه ما من شك أنها ذات أهمية بالغة، ويمكن أن تكمل مصادرنا، وتفتح أعيننا على نظرة الآخر إلى عدة قضايا هي من صميم تاريخنا. ويبقى تحليل هذه الوثائق وإعمال النقد البناء عند دراستها هو السبيل الوحيد لإبراز أي مفيد وكشف أي تحريف أو تزييف للحقائق.

سنعرض في هذا البحث ثلاث رسائل[١] جرى تبادلها فيما بين القنصل الفرنسي بجدة ووالي الحجاز، تناولت قضايا لها علاقة بالحجاج الجزائريين ومشكلات الطوافة والمطوفين، ودار النقاش فيها حول دور المطوفين وحدود تدخلهم، ومسؤولياتهم في خدمة الحجاج وتنظيماتهم، وغير ذلك من الأمور التي لها علاقة بممارسة مهنة الطوافة ومشكلاتها في أوائل القرن ١٤هـ (أواخر القرن ١٩م). فمن لوسيان لابوس؟ ومن إسماعيل حقي باشا؟ وما محتوى الرسائل المتبادلة بينهما؟

القنصل لوسيان لابوس (Lucien Labosse):

يعد لوسيان لابوس من قناصل فرنسا المحنكين، ولد في فاتح يونيو عام ١٨٣٠م في طونير Tonnerre بفرنسا، وتولى عدة مناصب دبلوماسية. فقد سبق له أن شغل منصب قنصل فرنسا بالوكالة بميناء زيلع بخليج الصومال عام ١٣٠٤هـ (١٨٨٧م)، حيث لعب دورًا متميزًا في حل عدد من المشكلات المتعلقة بالمنافسة الاستعمارية بين فرنسا وإنجلترا. كما شغل

(١) وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، **الأرشيف الدبلوماسي**، ميكروفيلم رقم: ٧٩٧، تركيا -جدة، مجلد ٥ (١٨٨٦ -١٨٩١م).

Ministère des Affaires Etrangères, *Archives Diplomatiques*, microfilm nº 797, Turquie-Djeddah, tome 5, 1886-1891.

منصب قنصل فرنسا بالسويس، وكان مكلفًا بشؤون قنصلية فرنسا بجدة بدءًا من عام ١٣٠٨هـ (١٨٩٠م)[٢]. وقد أدى خلال توليه هذه المهمة دورًا هامًا ومحوريًا في معالجة القضايا التي خَصّت حجاج المستعمرات الفرنسية، وبخاصة حجاج الجزائر وتونس. وكما تؤكد ذلك تقاريره المرفوعة إلى وزارة الخارجية الفرنسية[٣]، ورسائله المتبادلة مع والي الحجاز، فإن الرجل لم يكن يضطلع بالمهمات الإدارية للحجاج فحسب، بل كانت له آراء ومواقف ومقترحات حلول، ومعالجة لأغلب المشكلات التي كانت تواجه الحجاج الجزائريين. فقد كانت له بصمات فيما يتعلق بسياسة فرنسا الخاصة بالحج، لعل أشهرها ما عرف بـ "مسار لابوس" (itinéraire Labosse)، في إشارة إلى اقتراحه للطريق الأكثر أمنًا لتنقل الحجاج من مكة إلى المدينة المنورة - تجنبًا للمضايقات والمخاطر التي كان يتسبب فيها قطاع الطرق من البدو ضد قوافل الحجاج بين المدينتين المقدستين - وهو الطريق البحري من جدة إلى ينبع ومن هناك إلى المدينة برًا ثم العودة إلى ميناء ينبع[٤]. ومما اشتهر به أيضًا طلبه من الإدارة العثمانية بجدة، ممثلةً في

(2) Le Stéphanois, *Journal Républicain Socialiste*, n_ 79, 10ème année, samedi 22 mars, 1890, p. 1.

(٣) كنموذج لأهمية تقارير لوسيان لابوس، يراجع: محمد أمين، "موسم حج سنة ١٣٠٨هـ (١٨٩٠م) من خلال تقرير دبلوماسي فرنسي"، **مجلة الدارة**، عدد: ٤، السنة: ٣٨، شوال ١٤٣٣هـ، ص. ١٥٩ -١٩٢.

(4) Luc Chantre, Se rendre à la Mecque sous la Troisième République, *Cahier de la Méditerranée*, 78/ 2009: Migration et religion en France, Tome 2. Dossier : Migration et religion en France II.

والي الحجاز، السماح للحجاج بحمل السلاح في أثناء تنقلهم في الحجاز بعد المجزرة التي ذهب ضحيتها ٤٠٠ من الحجاج المغاربة عام ١٨٩٠م[٥]، واقتراحه على وزير الخارجية الفرنسي تعيين قنصل فخري مسلم من أصل جزائري، يكون مهنته طبيبًا يباشر وظيفة ترجمان بقنصلية فرنسا في جدة، ويكون بإمكانه التوجه إلى مكة والمدينة خلال مواسم الحج، ومن واجباته إخبار القنصل بالوفيات من الحجاج، والسهر على تركاتهم إلى حين تسليمها للورثة الشرعيين، وتزويد الإدارة الفرنسية بالمعلومات السياسية عن مكة التي هي محرمة على غير المسلمين[٦]. كما كانت له آراء ومقترحات تخص إصلاح مهنة الطوافة، وهو ما سنحاول الكشف عنه من خلال هذا الإسهام.

والي الحجاز إسماعيل حقي باشا[٧]:

ولد إسماعيل حقي باشا في ١٦ من شعبان عام ١٢٥٨هـ (١٨٤٢م)، وتقلب في عدة وظائف بدءًا من توليه مهمة في مكتب الضبط بمجلس الأحكام العدلية (الشورى) للباب العالي، ثم عمل معاونًا في الدائرة الملكية (الشؤون الإدارية) لمجلس شورى الدولة العثمانية بين عامي ١٢٨٤ و١٢٨٦هـ (١٨٦٧ -١٨٦٩م). كما تولى منصب الكاتب الرئيس في دائرة الداخلية، ثم عين متصرفًا بولاية طرابلس الشام بين عامي ١٢٨٨

(٥) محمد أمين، المرجع السابق، ص١٧٥.

(٦) المرجع نفسه، ص١٧٧.

(٧) أشكر أخي الأستاذ الدكتور سهيل صابان الذي أسعفني بترجمة الوزير إسماعيل حقي باشا. المرجع: **حجاز ولايتي سالنامه سي**، العدد الخامس، مكة المكرمة، مطبعة الولاية، ١٣٠٩هـ. ص١٣١ -١٣٣.

و١٢٩٠هـ (١٨٧١ -١٨٧٣م)، وحصل على رتبة أمير الأمراء عام ١٢٨٩هـ (١٨٧٢م). وعين بعد ذلك متصرفًا بصنعاء ثم بالحديدة باليمن بين عامي ١٢٩٠ و١٢٩٢هـ (١٨٧٣ -١٨٧٥م)، ثم عاد إلى إستانبول حيث عين مفتشًا فوق العادة خلال محاكمة أرباب الانقلاب على الدولة في ولاية طونة. وقد منح وسام أمير أمراء الروملي الرفيع بمناسبة ارتقاء السلطان عبدالحميد الثاني[٨] عرش الدولة العثمانية. وتوالت مهماته الإدارية متصرفًا ثم واليًا على عدد من الولايات، وهو ما يؤكد أنه كان رجل المهمات الصعبة. فقد عين متصرفًا في وودين وجانبك وألعزيز في الفترة ما بين ١٢٩٢ و١٢٩٦هـ (١٨٧٥-١٨٧٨م)، كما عين واليًا على سيواس بين عامي ١٢٩٧ و١٢٩٩هـ (١٨٧٩-١٨٨١م)، ثم واليًا على أنقرة عام ١٣٠٠هـ (١٨٨٢م)، وبعدها واليًا على جزر بحر سفيد (جزر البحر الأبيض) عام ١٣٠١هـ (١٨٨٣م). وقد رُقّي إلى رتبة الوزارة السامية تقديرًا له على إخلاصه في خدمة الدولة العلية في ٢٧ من جمادى الأولى عام ١٣٠٢هـ (١٨٨٤م)، ثم عين واليًا على ولاية إزمير، وتقلد وزارة التجارة والغابات والمعادن لمدة سنة وثلاثة أشهر، قبل أن يعينه السلطان واليًا على بورصة لمدة سنتين وسبعة أشهر انتهت بتاريخ ٦ من ذي الحجة عام ١٣٠٦هـ (١٨٨٨م). وفي ١٧ من رجب عام ١٣٠٧هـ (١٨٨٩م) عينه السلطان عبدالحميد الثاني واليًا على الحجاز ومشيخة الحرم المكي الشريف.

(٨) تولى السلطان عبدالحميد الثاني الحكم في ١٠ شعبان ١٢٩٣هـ/ ٣١ أغسطس ١٨٧٦م، واستمر إلى أن خلع في ٦ ربيع الآخر ١٣٢٧هـ/ ٢٧ أبريل ١٩٠٩م.

إن تولي إسماعيل حقي باشا عدة مناصب رفيعة في مركز الدولة وأطرافها يبرهن أنه كان من أعمدة الإدارة العثمانية ومن خدامها الأوفياء. ولعل هذا ما يفسر إنعام السلطان عبدالحميد الثاني عليه بولاية الحجاز ومشيخة الحرم المكي. وتعكس رسالته إلى القنصل الفرنسي - وهي إحدى الرسائل الثلاث المعتمدة في هذا البحث - قوة حججه ودقة ردوده وقدرته على مواجهة المغالطات، ووقوفه بحزم في وجه أي تدخل خارجي في شؤون الحجاز الداخلية، وبخاصة أمور تنظيم الحج والحجاج، ودفاعه عن سياسة الدولة العثمانية وأنها هي المسؤولة بامتياز عن تنظيم الحج وخدمة ضيوف الرحمن وحمايتهم منذ أن تطأ أقدامهم أرض الحجاز حتى مغادرتهم إلى بلدانهم.

وتعكس الرسائل المتبادلة بين لوسيان لابوس وإسماعيل حقي باشا بعض المشكلات المرتبطة بمهنة الطوافة وحدود دور المطوفين في خدمة الحجاج، كما أنها تكشف جوانب من معاناة الحجاج الجزائريين، وموقف كل من قنصل فرنسا ووالي الحجاز من ذلك والحلول المقترحة.

الرسالة الأولى[٩]:

وجهها لوسيان لابوس إلى إسماعيل حقي باشا في فاتح يونيو عام ١٨٩٠م (١٢ شوال ١٣٠٧هـ)، وهي نسخة طبق

(٩) وزارة الشؤون الخارجية، **الأرشيف الدبلوماسي**، باريس، ملف رقم: ٥، ميكروفيلم رقم: ٧٩٧، تركيا - جدة، مجلد ٥ (١٨٨٦ - ١٨٩١م)، نسخة طبق الأصل لرسالة من القنصل الفرنسي لوسيان لابوس إلى إسماعيل حقي باشا والي الحجاز، بتاريخ فاتح يونيو ١٨٩٠م. وثيقتان: ٢٩٠ - ٢٩١.

الأصل للرسالة الأصلية التي أُرسلت إلى الوالي. ويمكن تقسيم محتواها إلى ثلاثة عناصر رئيسة هي:

أولاً - المقدمة: وهي عرض موجز للمشكل الذي هو سبب المراسلة: بدأ القنصل رسالته بتمهيد تحدث فيه عن تخلف كثير من الحجاج الجزائريين في الحجاز بعد انتهاء مواسم الحج، وعن عجز القنصلية الفرنسية في جدة عن تتبع أخبارهم وإيجاد أجوبة مقنعة لذويهم هل هم أحياء أم أموات. وتجنبًا للحرج كانت الحكومة الفرنسية ترغب دائمًا في الحصول على معلومات دقيقة عنهم، ومن ثم كان يؤذن في كل عام للقنصل الفرنسي بالذهاب إلى ميناء ينبع للمتابعة ومحاولة استقصاء الأخبار، خاصة أن نسبة عدد المتخلفين كانت تصل إلى ثلث العدد الإجمالي لأولئك الحجاج أو ربعه.

ثانيًا - صميم الموضوع: وفيه حاول لابوس توصيف ما عده مصدر المشكل المطروح أو لبه المتمثل في صعوبة وصول المعلومات عن المتخلفين وتحديد مصيرهم وأسباب تخلفهم، ثم انتقل بعد ذلك إلى عرض مقترحات حلول لتجنبٌ ما كان يحصل للحجاج.

١- حَمّل القنصل صعوبة الحصول على معلومات دقيقة عن المتخلفين طرفين اثنين هما: المطوفون والبدو من أهل الحجاز. وعد الطرفين معًا مسؤولين عن مصير أولئك المتخلفين والمتغيبين.

٢- حاول اختصار سبب المشكل المطروح في سوء تنظيم قطاع الطوافة وعشوائيته، إذ إنّ ولاية الحجاز - كإدارة مباشرة - هي أقدر على التدخل ومعالجة المشكل، أما موضوع البدو والأمن في ربوع الحجاز فيبدو أن القنصل تغافل عن الحديث عنه بشكل مباشر تجنبًا لما قد يثيره من حساسية لدى الوالي[١٠]، وحدد ما جعله سوء تنظيم مهنة الطوافة فيما يأتي:

أ - أن كثيرًا ممن يمتهنون مهنة الطوافة لا يتوافرون على وثائق رسمية تثبت صفتهم كمطوفين.

ب - أن بعض المطوفين ممن ينتحلون هذه الصفة يُتَّهمون بنهب الحجاج وسلبهم وقتلهم أحيانًا، بعيدًا عن أي رقابة، بسبب العشوائية التي يعرفها القطاع. فبمجرد وصول الحجاج إلى ميناء جدة يسارع المطوفون باقتسام الحجاج فيما بينهم، فيسافر بعضهم إلى مكة ركوبًا على الجمال، ويذهب آخرون مشيًا على الأقدام، وهنا -حسب قوله - تبدأ التجاوزات في أثناء الطريق لعدم الرقابة من جانب إدارة ولاية الحجاز، فيتعرض هؤلاء الحجاج لأشكال من المعاملة السيئة، من تعنيف وضرب وسرقة.

---

(١٠) تناول القنصل لوسيان لابوس في تقرير رفعه إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ١٠ من أكتوبر ١٨٩٠م (٢٤ من صفر ١٣٠٨هـ)، الصعوبات والتحديات الأمنية التي كانت تواجه الإدارة في بسط سلطانها وهيبتها على قبائل البدو بالحجاز، في ظل التجاذب السياسي الذي كان قائمًا بين إدارة الوالي من قبل الأتراك العثمانيين وإدارة الأشراف بالحرمين الشريفين. يراجع: محمد أمين، مرجع سابق، ص. ١٧٨-١٧٩.

ج - أن الحجاج لا يعرفون أسماء مطوفيهم، بحيث لا يستطيعون تحديد المسؤولية فيما تعرضوا له من مضايقات ومعاملة سيئة حين رفع شكاواهم إلى إدارة القنصلية الفرنسية بجدة بعد انتهاء المناسك.

د - أن ما يترتب على صعوبة تحديد هوية المطوفين المتهمين بسوء المعاملة من ردود أفعال ومراسلات بين إدارة القنصلية الفرنسية وإدارة ولاية الحجاز فيما يخص تلك الشكاوى، وما ينجم عن ذلك من ضياع للوقت والجهد لتحديد المسؤوليات وأخذ الحقوق، وفي كثير من الأحيان كانت تلك القضايا تحوّل إلى الإدارة المركزية بإستانبول، فتطول المفاوضات بشأنها من دون تحقيق أي نتيجة.

٣- يرى لابوس أن السبيل الوحيد لتجاوز ما عده سوء تنظيم قطاع الطوافة، وانعكاساته السلبية على خدمة الحجاج وحماية مصالحهم، هو التوصل إلى اتفاق مبدئي ونهائي بين قنصلية فرنسا وإدارة ولاية الحجاز، بخصوص طريقة عمل المطوفين. وتحقيقًا لهذه الغاية قدم اقتراحين:

الاقتراح الأول: أن يُعينَ والي الحجاز أشخاصًا يثق بهم بصفة مطوفين رسميين، ويجري إخبار القنصلية الفرنسية بأسمائهم والمهمات الموكولة إليهم. ويشترط القنصل في هذه الحالة عدة شروط منها:

- أن يوضع الحجاج الجزائريون عند وصولهم إلى ميناء جدة تحت مسؤولية هؤلاء المطوفين بعد توقيعهم

إقرارًا يُحَدّدُ فيه عدد الحجاج الذين تحت كفالتهم، والتزامهم بإعادتهم إلى جدة أو ينبع بعد انتهاء المناسك.

- أن يحرص المطوفون، في حال وجود وفيات بين الحجاج، على إحضار شهادة وفاة من قاضي المكان الذي مرت منه القافلة، تسلم للقنصل الفرنسي.
- أن يُبلغ المطوفون القنصل بدقة عن كل الأموات والحوادث التي تقع بين من عدهم "رعايا فرنسا" من الحجاج الجزائريين.

الاقتراح الآخر: يلتمس لابوس من إسماعيل حقي باشا، في حال عدم قبوله الاقتراح الأول، الاعتراف بمراقبين يُعيّنُهم القنصل من بين الحجاج الجزائريين، يوكل إليهم بعض مهمات المطوفين شريطة التقيد بأمرين مهمين:

- عدم تدخلهم بأي شكل من الأشكال في الأفعال والقرارات التي تتخذها السلطة المحلية.
- التزامهم بأخذ موافقة والي الحجاز في كل ما يعتزمون القيام به.

وإزالة لأي لبس قد يوحي به الاقتراح الأخير، الذي يبدو كأنه تدخل سافر لقوة أجنبية في أمور داخلية هي من اختصاص الإدارة المحلية، سارع لابوس للتأكيد أن ذلك لا يعفي الحجاج من أداء الرسوم والمستحقات المالية الأخرى الواجبة عليهم:

- ليس لديه اعتراض في أن يُسدد الحجاج "الفرنسيون" الرسوم الاعتيادية التي تُجبى من باقي الحجاج، بشرط أن تكون قانونية.
- ويوافق على أداء الحجاج للضريبة المفروضة على كراء الجمال.

ثالثًا - الخاتمة: تبدو كأنها دعاية لفرنسا، البلد المستعمر للجزائر، إذ لم يفت لابوس في أثناء عرضه أسباب موضوع رسالته وحيثياته، إقحام أمور تتعلق بسياسة فرنسا تجاه الإسلام، بحيث يفهم أن حرص فرنسا على حياة الحجاج الجزائريين ومصالحهم، من خلال إثارة المشكلات المرتبطة بقطاع الطوافة، ليس أمرًا غريبًا. فسياستها منذ "فتح"[١١] الجزائر (وليس احتلالها أو غزوها) حضارية بالدرجة الأولى. فهي تعاملت مع رعاياها المسلمين بعطف! وسهرت على بناء المساجد والمدارس حيث يقوم العلماء بدورهم في تعليم أمور الدين والشريعة، ولم تكن تتدخل في القضايا الدينية للأشخاص. ومن ثم فالواجب والمسؤولية كانا يفرضان عليها تيسير أداء فريضة الحج على رعاياها المسلمين والسهر على سلامتهم وحماية مصالحهم.

(١١) استعمل القنصل كلمة فتح الجزائر (conquête de l'Algérie) لا كلمة غزو (invasion) أو احتلال (occupation) وهذا أمر مقصود، الهدف منه جعل الوجود الاستعماري الفرنسي حلقة طبيعية من حلقات التاريخ الجزائري، لا يختلف عن الفتح العربي الإسلامي وعن الفتح العثماني في الأهداف والممارسة، وهذا محض افتراء وتحريف للتاريخ.

الرسالة الثانية[١٢]:

وجهها إسماعيل حقي باشا، والي الحجاز، إلى لوسيان لابوس قنصل فرنسا بجدة، وهي مترجمة إلى اللغة الفرنسية[١٣] ومؤرخة في ١١ من يونيو عام ١٨٩٠م (٢٢ من شوال ١٣٠٧هـ). وقد أجاب فيها الوالي عن جملة من الأمور وردت في رسالة لابوس المؤرخة بفاتح يونيو من العام نفسه، ومن بينها حدود مهمات المطوفين وعلاقتهم بقنصل فرنسا وتعيين مراقبين من بين الحجاج الجزائريين يقومون ببعض أدوار المطوفين.

١ - رَفَضَ الوالي فكرة أن الثلث أو الربع فقط من الحجاج يعودون إلى بلدهم الجزائر والسبب، حسب رأيه، أن كل الحجاج يصلون بحرًا إلى جدة، أما طريق العودة فمتنوع إما من طريق جدة أو من طريق المدينة ثم ينبع ومنها إلى بلدهم، أو أن الحجاج الجزائريين يرافقون قافلة حجاج طرابلس الغرب باتجاه المدينة المنورة ثم إلى مصر بحرًا.

٢ - ذكر الوالي أن مهمات المطوفين تقتصر على ما يلي:

أ - مساعدة الحجاج وإرشادهم إلى كيفية لبس الإحرام.

---

(١٢) وزارة الشؤون الخارجية، **الأرشيف الدبلوماسي**، باريس، ملف رقم: ٥، ميكروفيلم رقم: ٧٩٧، تركيا -جدة، مجلد ٥ (١٨٨٦ -١٨٩١م)، رسالة من إسماعيل حقي باشا والي الحجاز إلى القنصل الفرنسي لوسيان لابوس (مترجمة)، بتاريخ ١١ من يونيو ١٨٩٠م. وثيقة رقم: ٢٩٢.

(١٣) ليس في هذه الرسالة ما يدل على أنها مترجمة من إحدى اللغتين العربية أو التركية إلى اللغة الفرنسية سوى كلمة "ترجمة" "Traduction"، وقد تعذّر علينا الرجوع إلى الأرشيف العثماني للبحث عن نظيراتها باللغة العثمانية للتأكد من صحة الترجمة.

ب - مرافقتهم خلال زيارة الأماكن المقدسة.

ج - تعليمهم المناسك والواجبات الدينية.

٣ - أكّد الوالي أنه يُمنع على المطوفين التدخل في الشؤون الخاصة للحجاج.

٤ - نبّه إلى اعتماد إجراءين محددين في حالة حدوث أي وفيات بين الحجاج، بغض النظر عن المقترحات التي تقدم بها القنصل، وهما:

أ - فحص المتوفى من طرف ضابط الصحة قبل الشروع في دفنه.

ب - تُباع تركاته بالمحكمة الشرعية، في حال عدم وجود ورثة حاضرين، وتودع قيمة البيع في بيت المال إلى حين تسليمها للورثة الشرعيين. وادعى الوالي بالمناسبة أن حالات الوفاة بين الحجاج الجزائريين نادرة، لسبب وحيد وهو أن مناخ مكة أفضل من مناخ الجزائر الحار(١٤).

٥ - رفض الوالي طلب القنصل الفرنسي توقيع المطوفين التزامًا بخصوص أمور لا تدخل ضمن اختصاصهم.

٦ - رفض تعيين مراقبين رسميين من قبل القنصل، يُختارون من بين الحجاج الجزائريين، ويقومون بمهمات المطوفين نفسها.

(١٤) نعتقد أنه لا يخفى على والي الحجاز الاختلاف بين مناخ مكة ومناخ الجزائر، فربما هناك خطأ في الترجمة إلى اللغة الفرنسية.

٧ - أثار انتباه القنصل أن مهمة حماية الحجاج من أي أذى وحفظ أموالهم وممتلكاتهم منذ وصولهم إلى جدة وعند تنقلهم في ربوع الحجاز، هي من مسؤولية السلطان والدولة العثمانية.

٨ - أن الوالي يضمن تنفيذ الأوامر السلطانية المتعلقة بحماية الحجاج ورعايتهم طوال وجودهم بالحجاز.

الرسالة الثالثة[١٥]:

رسالة مؤرخة في ١١ من يونيه ١٨٩٠م (٢٢ من شوال ١٣٠٧هـ)، بعثها القنصل الفرنسي لوسيان لابوس إلى والي الحجاز إسماعيل حقي باشا، جوابًا عن رسالة لهذا الأخير بتاريخ ١٩ من شوال عام ١٣٠٧هـ، الموافق ٧ من يونيه ١٨٩٠م. لم نقف على مضمون رسالة الوالي، لكن ما جاء في الرسالة الجوابية للقنصل يدل على أن الموضوعات المثارة لا تختلف عن تلك الواردة في الرسالتين السابقتين.

أولاً - المقدمة: أبدى القنصل لابوس فيها ترحيبه وسروره بما حصل من تسوية بعض المشكلات المتعلقة بحماية الحجاج الجزائريين، واعترافه وتقديره للدور الفاعل والإيجابي للوالي إسماعيل حقي باشا في كل ذلك.

---

(١٥) وزارة الشؤون الخارجية، **الأرشيف الدبلوماسي**، باريس، ملف رقم: ٥، ميكروفيلم رقم: ٧٩٧، تركيا -جدة، مجلد ٥ (١٨٨٦ -١٨٩١م)، نسخة طبق الأصل لرسالة من القنصل الفرنسي لوسيان لابوس إلى إسماعيل حقي باشا والي الحجاز، بتاريخ ١١ يونيو ١٨٩٠م. وثائق رقم: ٢٩٣ -٢٩٤.

ثانيًا - صميم الموضوع: يتضمن تصحيحًا وتوضيحًا واقتراحات تتعلق بالطوافة وحماية الحجاج وضمان حقوقهم:

١ - أراد القنصل تصحيح ما جاء في رسالته إلى الوالي، حتى لا يفهم خطأ، اعتقادا منه أن ترجمتها لم تسعف في شرح فكرته وتوضيحها بخصوص المشكل المطروح، المتعلق بسلامة الحجاج وحماية مصالحهم خلال مواسم الحج، وعند تنقلهم داخل الحجاز ودور المطوفين. وأكد أنه لم يقصد خلال حديثه عن المطوفين، أولئك الموجودين رسميًا لتوجيه الحجاج في العبادات والمناسك، التي ينبغي على كل مسلم أداؤها في بيت الله، فهذا في نظره واجبهم، ومن حقهم الحصول على تعويضات عن متاعبهم.

٢ - أشاد بدور حكومة السلطان العثماني، ممثلةً في إدارة ولاية الحجاز، في حماية العدد الغفير من الحجاج القادمين من كل جهات العالم لأداء فريضة الحج.

٣ - ذكّر بأن لرسالته الجوابية هدفين عدهما من صميم المهمات الموكولة إليه:

أ - مراقبة تنقل الرعايا الفرنسيين بالحجاز، من جدة إلى مكة ومن مكة إلى المدينة ومنها إلى ينبع، خلال الأوقات التي لا يضطلع فيها المطوفون بمهمة التوجيه الديني.

ب - أن يمدّه والي الحجاز بالمعلومات عن الوفيات من بين الحجاج الجزائريين وتركاتهم.

٤ - خَلَصَ القنصل إلى القول بأن الإخبار المبكر عن الوفيات من بين الحجاج ضرورة لسببين:

أ - أنه من مصلحة الأرامل اللواتي يرغبن في الزواج مرة ثانية بعد تأكد خبر وفاة أزواجهن رسميًا.

ب - أنه من مصلحة ذوي حقوق المتوفى، من الورثة الشرعيين، حتى لا تتعرض تركات الحجاج الأموات للضياع، ولا تصل الأموال المودعة ببيت المال متأخرةً إلى مستحقيها.

٥ - أشار إلى أن المهمة التي كلفته بها حكومة فرنسا هي حماية الحجاج، وأنه يعتزم القيام بها على أحسن وجه، وأنه على يقين بدعم والي الحجاز المؤكد في ذلك.

٦ - أعاد طرح مقترحه الوارد في رسالته الأولى والمتمثل في:

أ - طلبه من الوالي تعيين أسماء من سيرخص لهم بالعمل كمرشدين في أثناء تنقلات الحجاج في ربوع الحجاز.

ب - التماسه من الوالي، في حال عدم تعيين المرشدين، الاعتراف بمن سيُعينهم هو من بين الحجاج، وتقتصر مهماتهم في إطلاعه على أسماء الأموات وتركاتهم.

ثالثًا - الخاتمة:

تنقسم إلى شقين هما: الدعاية لسياسة فرنسا تجاه الإسلام، والتهديد بالعواقب المحتملة إن ظهر ما يعرقل تلك

السياسة؛ لما لها من أهمية لمصالح فرنسا ومستقبل استمرار احتلالها للجزائر.

١ - كون حكومة فرنسا منحت رعاياها المسلمين الحرية الكاملة فيما يخص شؤونهم الدينية.

٢ - كونها شديدة العناية بحياة رعاياها ومصالحهم.

٣ - أبدى خشيته من إمكان منع حكومة فرنسا أداء فريضة الحج على الرعايا الجزائريين، إن لم يجدوا الأمان التام الذي يتمنونه عند أدائهم مناسكهم، أو كان هناك أي تهديد لحياتهم وممتلكاتهم.

خاتمة عامة:

نستنتج من كل ما سبق ما يأتي:

أولاً - تعكس الرسائل المتبادلة بين قنصل فرنسا ووالي الحجاز رأيين متباينين بخصوص واقع ممارسة مهنة الطوافة في أوائل القرن الرابع عشر الهجري (أواخر القرن التاسع عشر الميلادي):

١ - الرأي الأول للقنصل الفرنسي، الذي حَمّل المطوفين مسؤولية بعض المشكلات التي كان يعانيها الحجاج الجزائريون، والتي لخصها في تعرضهم للاستغلال وسوء المعاملة، وعدم إمكان تتبع أخبار من تخلف منهم بالحجاز بعد انقضاء موسم الحج، وصعوبة تحديد مصيرهم وحماية حقوق ورثتهم بعد الوفاة. وقد عزا بعض ما كان يحصل لحالة العشوائية التي كانت مخيمة على قطاع

الطوافة، حيث إن كثيرًا من المطوفين لم تكن لهم وثائق رسمية تثبت صفتهم، بل كان من بينهم من ينتحلون هذه الصفة ويستغلون الحجاج شر استغلال، قد يصل إلى حد نهب الممتلكات والضرب والقتل، دون إمكانية متابعتهم أو تحديد هوياتهم. ولم يتوقف القنصل عند تشريح الحالة، بل دعا والي الحجاز إلى أمرين:

- إما تعيين أشخاص ثقات لتولي مهنة الطوافة رسميًا، وتُسلّم إلى القنصلية الفرنسية لائحة بأسمائهم والمهمات الموكولة إليهم. ويشترط القنصل أن يُوقّع هؤلاء إقرارًا بمن هم تحت مسؤوليتهم من الحجاج منذ وصولهم إلى ميناء جدة حتى مغادرتهم من طريقه أو من طريق ميناء ينبع، وكذا التزامهم إخبار القنصلية بالمنازعات والوفيات بطريقة موثقة.

- وإما الاعتراف بمراقبين يعينهم القنصل الفرنسي يقومون بمهمات المطوفين نفسها، بعد موافقة الوالي، ولا يتدخلون في شؤون السلطة المحلية، مع التزامهم أداء الرسوم والضرائب المفروضة على سائر الحجاج.

٢ - الرأي الثاني لوالي الحجاز، وهو الرأي الرسمي يرى أن قطاع الطوافة منظم ومهمات المطوفين وخدماتهم محددة. فدور المطوفين معروف وهو تعليم الحجاج المناسك والواجبات الدينية بما في ذلك كيفية لبس الإحرام والقيام بإرشادهم في أثناء زيارة الأماكن المقدسة، مع تأكيده عدم تدخلهم في الشؤون الخاصة للحجاج.

وكان رد الوالي قويًا وحازمًا على بعض مقترحات القنصل الفرنسي، حيث رفض بشدة توقيع المطوفين التزامًا يُسلّم إلى القنصلية الفرنسية، يُحمّلهم المسؤولية عن سلامة الحجاج الجزائريين وأمنهم طوال مدة إقامتهم بالحجاز. كما أبدى رفضه القاطع لاقتراح القنصل تعيين مراقبين من بين الحجاج الجزائريين يقومون مقام المطوفين، مع تأكيده عدم تدخلهم فيما له علاقة بالسلطة المحلية، والتزامهم أداء الرسوم والمستحقات الاعتيادية مثل باقي الحجاج.

ثانيًا - تكشف رسالتا القنصل لوسيان لابوس عن تصور الإدارة الفرنسية لواقع مهنة الطوافة من خلال إثارة بعض أنواع المعاناة والمشكلات التي كانت تواجه حجاج الجزائر[١٦]، شأنهم في ذلك شأن باقي الحجاج خلال مواسم الحج. كما أنها تعكس بعض ملامح ما سمي "السياسة الإسلامية الفرنسية" التي استهدفت من جهة، الدعاية في الخارج وفي أوساط الجزائريين، من خلال إعطاء الانطباع أن فرنسا خادمة وحامية لمصالح الحجاج ومتابعة لقضاياهم في البقاع المقدسة؛ ومن جهة ثانية، تخفي الأهداف الحقيقية لتلك السياسة وأبعادها المتمثلة بالأساس في خدمة مصالحها وتثبيت وجودها بالجزائر. وقد كان لمهندسي السياسة الاستعمارية الفرنسية، من قادة عسكريين ووزراء خارجية ودبلوماسيين، الدور الفاعل في بلورة بعض الأفكار

(١٦) احتلت فرنسا القطر الجزائري مدة ١٣٢ سنة، خلال الفترة الممتدة من ١٤ من المحرم ١٢٤٦هـ (٥ من يوليه ١٨٣٠م) إلى ٣ من صفر ١٣٨٢هـ (٥ من يوليه ١٩٦٢م).

والسياسات واتخاذ بعض القرارات التي خدمت صورة فرنسا بالخارج ومصالحها بالجزائر.

ثالثًا - يوحي ظاهر رسالتي لابوس باهتمام فرنسا وتفانيها في الخدمة والحماية لمصالح من كانت تقارير دبلوماسييها، ومن بينهم لوسيان لابوس، تسميهم "رعايانا" و"مسلمينا"(١٧)، من خلال إثارة بعض أشكال معاناتهم وربطها أحيانًا بسوء تنظيم مهنة الطوافة وادعاء انعدام الأمن والرقابة في ربوع الحجاز، وهي مواقف لا تخلو من مبالغة ومن خلفيات مغرضة، وأحيانًا أخرى لأسباب صحية بسبب ظهور بعض الأمراض والأوبئة بالحجاز، وخشية انتشار العدوى بين الحجاج الجزائريين وانتقالها إلى الجزائر. إذ كانت فرنسا تظهر بمظهر المدافع عن تلك المصالح لتبرير ما كانت تقدم عليه أحيانًا من منع الجزائريين من أداء فريضة الحج في بعض السنوات(١٨).

---

(١٧) يظهر هذا التعبير: "مسلمينا" وكذا "رعايانا" كثيرًا في تقارير القناصل الفرنسيين وممثليهم المرفوعة إلى الجهات المسؤولة في وزارة الخارجية الفرنسية، ويقصد به في الرسائل المعتمدة في هذا البحث الحجاج الجزائريون. كانت فرنسا، التي استعمرت إيالة الجزائر التابعة للدولة العثمانية عام ١٨٣٠م، تريد قطع أي صلة أو تعاطف بين من عدتهم رعاياها ورعايا الدولة العثمانية الآخرين، وغايتها من وراء ذلك هو الوقوف في وجه أي استقطاب من جانب الدولة العثمانية، خاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي كان يعد نفسه حاميًا للرعايا المسلمين في البلاد المستعمرة في إطار ما عرف بمشروع الجامعة الإسلامية.

(١٨) لعل ما آشرنا إليه هو سبب لجوء فرنسا إلى منع الحجاج الجزائريين من أداء فريضة الحج مرارًا خلال المدة من ١٨٨٠م إلى ١٩١٤م، حيث منع الحج ٢٢ مرة خلال ٣٥ سنة، أي ما يقرب من ثلثي مواسم الحج.

رابعًا - أما أبعاد سياسة حرص فرنسا على مصالح الحجاج الجزائريين، أو تهويل ما قد يتعرضون له من أخطار، فتتجلى في كون إدارة الاحتلال بالجزائر كانت تخشى من احتكاك الحجاج بإخوانهم المسلمين من كل الأصقاع في أثناء موسم الحج، مع ما قد يترتب على ذلك من تأثرهم بتيارات النهضة والصحوة الدينية والسياسية الداعية إلى مقاومة التغلغل والغزو الاستعماري الأوربي؛ ومن ثم كانت إثارتها لما عدته سوء تنظيم مهنة الطوافة وتقديم اقتراحات هي من قبيل تعيين مراقبين من بين الحجاج الجزائريين، لن يكونوا في النهاية إلا عيونًا لها، يقومون مقام المطوفين، مع ادعاء محدودية الدور المنوط بهم، كل ذلك لتحقيق الأهداف الدفينة غير المعلن عنها، والتي تصب في تثبيت الوجود الفرنسي ومصالحه بالجزائر.

خامسًا - لم يقف والي الحجاز مكتوف اليدين أمام الدعاية الفرنسية، المتمثلة في الظهور بمظهر المدافع عن سلامة الحجاج وأمنهم في عقر دار الإسلام، فأشار إلى أن الدولة العثمانية هي التي لها شرف حماية الحجاج في أشخاصهم وأموالهم خلال وجودهم بالبقاع المقدسة، ومن ثم فلا حاجة لأية مقترحات من جانب فرنسا تتدخل من خلالها في الشؤون الداخلية للحجاز، كما أكد أنه هو من يضمن تنفيذ الأوامر السلطانية المتعلقة بحماية الحجاج ورعايتهم طوال وجودهم بالحجاز.

هكذا إذًا، يتبين أن مضمون هذا النوع من الرسائل لا يقل أهميةً عن مصادرنا المحلية، فهو يغني جوانب كثيرة فيها، فقط ينبغي إعمال النقد البناء والمقارنة الموضوعية، ليتم في النهاية تصحيح الخطأ وتقويم الاعوجاج واكتشاف الجديد، وهنا تكمن قيمة الأرشيف المحفوظ بالخارج الخاص بتاريخنا.

ملحق:

نص الوثائق مترجمة من الفرنسية إلى العربية

الرسالة الأولى:

من لوسيان لابوس إلى إسماعيل حقي باشا

بتاريخ ١ يونيو ١٨٩٠م[١٩]

"من لوسيان لابوس، نائب القنصل المسؤول عن قنصلية فرنسا بجدة، إلى سعادة إسماعيل حقي باشا والي الحجاز.

جدة في فاتح يونيو ١٨٩٠

نسخة

صاحب السعادة،

باسم الصداقة التي كانت بفضل الله دائمًا قائمةً بين حكومة جلالة السلطان وفرنسا، وباسم العدالة والإنصاف أحدث سعادتكم عن بعض التدابير التي تبدو لي ضرورية لضمان حسن التنظيم والهدوء والأمان للحج الفرنسي هذه السنة.

في كل عام بعد أعياد الحج[٢٠]، يتخلف الكثير من الرعايا الفرنسيين[٢١] عن العودة إلى بلدهم بحيث يقيمون في

(١٩) وزارة الشؤون الخارجية، **الأرشيف الدبلوماسي**، باريس، ملف رقم: ٥، ميكروفيلم رقم: ٧٩٧، تركيا -جدة، مجلد ٥ (١٨٨٦ -١٨٩١م)، نسخة طبق الأصل لرسالة من القنصل الفرنسي لوسيان لابوس إلى إسماعيل حقي باشا والي الحجاز، بتاريخ فاتح يونيو ١٨٩٠م. وثائق رقم: ٢٩٠ -٢٩١.

(٢٠) موسم الحج.

(٢١) مسلمو المستعمرات الفرنسية، والمقصود هنا هم الحجاج الجزائريون.

الحجاز، ولا تستطيع القنصلية أن تجيب عن الطلبات الموجهة إليها بخصوص مصير هؤلاء، فهي تجهل هل كانوا أمواتًا أو أحياء. لذا فإن الحكومة الفرنسية تسعى للحصول على أقرب المعلومات للصحة بخصوص كل واحد من هؤلاء الرعايا الذين قدموا إلى الحجاز لأداء فريضة الحج المقدسة، ولهذا السبب كان يؤذن للقنصل بالذهاب في كل مرة إلى ينبع.

وفي كل سنة يغادر الجزائر باتجاه مكة آلاف الأشخاص، وفي كل مرة ثلث هؤلاء الناس أو ربعهم لا يعودون. وبالطبع فهؤلاء الأشخاص يتخلفون في الحجاز. ما هو مصيرهم؟ إنه سؤال ينبغي على المطوفين والبدو الإجابة عنه. هناك عدد من هؤلاء المطوفين يحملون هذا اللقب ويمتهنون هذه المهنة دون دليل ومن دون أن تكون لديهم وثيقة رسمية من الحكومات تشهد لهم بتلك الصفة. إن مصدر كل المشكلات - من دون أدنى شك - هم هؤلاء المطوفون الذين ينهبون ويسرقون ويقتلون أحيانًا الحجاج في بلد مفتوح. فعند وصول أي سفينة من سفن الحجاج، يجتمع هؤلاء الأفراد في رصيف الميناء لاقتسام الحجاج فيما بينهم: هذا جيد، وهذا من نصيبك. ثم يختفي هؤلاء الحجاج من جدة، بحيث يتوجهون إلى مكة، بعضهم على ظهور الجمال وآخرون مشيًا على الأقدام، ويتعرضون لكل أشكال المعاملة السيئة، من ضرب وسرقة ونهب. ثم بعد انتهاء موسم الحج يتقدم هؤلاء إلى القنصلية يتوسلون ويطلبون المساعدة للحصول على ما يشترون به الطعام وما يمكنهم من العودة إلى أوطانهم،

يشكون من كل شيء ومن كل شخص، ولا يعرفون حتى أسماء مطوفيهم. لذا يبدأ تبادل الرسائل بين القنصلية والولاية[٢٢]، وفي كثير من الأحيان تحوّل هذه القضايا إلى القسطنطينية[٢٣] وهو ما يترتب عليه إجراء مفاوضات طويلة ومملة.

ودون شك، تعلمون كيف تعاملت الحكومة الفرنسية بعطف مع رعاياها المسلمين منذ اليوم الذي فتحت[٢٤] فيه الجزائر. فقد أقامت فرنسا المساجد وبنت المدارس، حيث يقوم العلماء بتعليم إخوانهم أمور الدين والشريعة المقدسة، ولم تكن تتدخل في القضايا الدينية، فكل إنسان حر يتصرف وفقًا لضميره وإيمانه، ومن ثم كان يجب تيسير أداء فريضة الحج لهم، ومساعدتهم وحمايتهم والدفاع عنهم. والوسيلة الوحيدة للقيام بذلك هي التوصل إلى اتفاق مبدئي ونهائي فيما يتعلق بالمطوفين. وأنا مقتنع أن فخامتكم مفعم بمشاعر جد سخية وجد عادلة بحيث لا ترفض هذا الاتفاق.

---

(٢٢) ولاية الحجاز.

(٢٣) أرى أن الغربيين عمومًا كانوا يفضلون تسمية القسطنطينية بدل إستانبول تمجيدًا للمرحلة البيزنطية من تاريخ هذه العاصمة، وتجاهلاً منهم للدور العثماني، خاصة في مرحلة واجهت فيها الدولة العثمانية هجمة استعمارية شرسة، استهدفت اختراق مجالها وتفكيك أوصالها.

(٢٤) بل هو احتلال واستعمار تميز بقهر السكان واستغلال خيرات البلد ولا يمكن، بحال من الأحوال، قياسه بالفتح الإسلامي الذي كان هدفه نشر الإسلام أو الفتح العثماني الذي جاء لدفع الخطر الإسباني عن سواحل الجزائر.

وأول طريقتين أقترح اعتمادهما بخصوص هذا الموضوع، أن يعين فخامتكم مطوفين من بين شخصيات معروفة وجادة توفر ضمانات، ويجري إعلام القنصلية بأسمائهم والمهمات الموكولة إليهم. وعند وصول حجاجنا يتم وضعهم تحت مسؤولية هؤلاء المطوفين بعد توقيع إقرار يحدد فيه عدد الحجاج الذين تحت عهدتهم والتزامهم بإعادتهم إلى جدة أو ينبع. وفي حالة وجود وفيات بقافلة الحجاج، وجب على المطوف الحصول على شهادة [وفاة] من قاضي المكان الذي توجد فيه القافلة، ويتم تسليمها إلي[٢٥]. والشيء الوحيد الذي أطلبه من هؤلاء المطوفين هو إخباري بدقة عن كل الأموات والحوادث التي تقع بين رعايانا. أما في حالة ما إذا لم يقبل فخامتكم هذه الطريقة في المعاملة، فإنني ألتمس منكم الاعتراف بمراقبين من بين الحجاج الفرنسيين أقوم بتعيينهم، وتشبه المهمات الموكولة إليهم تلك التي ذكرت بالنسبة للمطوفين. وتعطي القنصلية أوامر مشددة لهؤلاء [المراقبين] بأن لا يتدخلوا بأي شكل من الأشكال في الأفعال والقرارات التي تتخذها السلطة المحلية. وهم ملزمون بأخذ موافقة فخامتكم مقدمًا في كل ما يعتزمون القيام به. ليس لدي أي اعتراض في أن يسدد الحجاج الفرنسيون الرسوم التي تجبى منهم بشكل اعتيادي، بشرط واحد فقط أن تكون تلك الرسوم شرعية [قانونية]. وهكذا، مثلا، أنا موافق على أداء الضريبة التي تؤدى عادة عن كراء الجمال، ولا أرى في

(٢٥) أي إلى القنصل الفرنسي لوسيان لابوس.

ذلك أي مانع.... توقيع: لوسيان لابوس/ توقيع مستشار القنصلية ليون..[ختم: قنصلية فرنسا بجدة]"[٢٦].

الرسالة الثانية:

من إسماعيل حقي باشا إلى لوسيان لابوس

بتاريخ ١١ يونيو ١٨٩٠م[٢٧]

"جدة، رقم: ٢ -١١، ١١ يونيو ١٨٩٠.

ترجمة

صاحب السعادة إسماعيل حقي باشا، والي الحجاز، إلى السيد لوسيان لابوس، نائب القنصل والمسؤول عن قنصلية فرنسا بجدة.

سيدي قنصل فرنسا.

جوابًا عن رسالتكم المؤرخة بفاتح يونيو ١٨٩٠، أعتقد أنه من الصعب تقبل أن الثلث أو الربع فقط من بين كل الحجاج الجزائريين القادمين سنويًا إلى الحجاز يعودون [إلى

(٢٦) أود التنبيه إلى أن هناك عشرة أسطر في نهاية هذه الرسالة غير مقروءة، والسبب هو أنني صورتها صدفة وبسرعة عند اشتغالي في موضوع آخر بأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بباريس. وآلفت الانتباه لمن يهمه الأمر أن هناك عشرات الوثائق والتقارير تفيد بشكل كبير موضوع الحج، وتضم معلومات مهمة عن الطوافة والمشكلات المرتبطة بها وغير ذلك.

(٢٧) وزارة الشؤون الخارجية، **الأرشيف الدبلوماسي**، باريس، ملف رقم: ٥، ميكروفيلم رقم: ٧٩٧، تركيا -جدة، مجلد ٥ (١٨٨٦ -١٨٩١م)، رسالة من إسماعيل حقي باشا والي الحجاز إلى القنصل الفرنسي لوسيان لابوس (مترجمة)، بتاريخ ١١ من يونيه ١٨٩٠م. وثيقة رقم: ٢٩٢.

بلدهم[٢٨]] وأن الباقي يبقى هنا[٢٩]. كل هؤلاء الحجاج يصلون عبر البحر، وبعد أدائهم فريضة الحج بعضهم يغادرون بحرا انطلاقا من جدة، وبعضهم الآخر يتوجهون إلى المدينة [المنورة] ثم إلى ينبع بعد ذلك ومنها يغادرون باتجاه بلدهم، وآخرون يشترون الجمال، ويتوجهون بصحبة حجاج طرابلس الغرب إلى المدينة، ومنها يعودون إلى مصر بحرًا.

أما بخصوص وظيفة المطوفين فتقتصر على مساعدة الحجاج على لبس الإحرام، ومرافقتهم خلال زيارة الأماكن المقدسة، وتعليمهم الواجبات الدينية، وليس لهم حق التدخل في الشؤون الخاصة للحجاج.

إذا حضرت الوفاة أحد الحجاج المسلمين أو آخر [كذا] يتم فحصه من طرف ضابط الصحة ثم يشرع في دفنه. وفي حالة عدم وجود ورثة تباع أمتعته بالمحكمة الشرعية، وتوضع قيمة البيع في بيت المال إلى حين التعرف على الورثة.

ولما كان بلد الحجاج الجزائريين يتميز بالحرارة ومناخ مكة أفضل من مناخ الجزائر، فإن الوفيات نادرة. أما بخصوص توقيع المطوفين التزامًا، استنادًا إلى طلبكم، بخصوص أمور لا تدخل ضمن اختصاصهم فإن هذا مرفوض[٣٠]. كذلك لا يمكن وفقًا للقواعد والمبادئ المتعارف عليها قانونًا، تعيين

---

(٢٨) أي الجزائر المحتلة.

(٢٩) أي في الحجاز.

(٣٠) الكلمة ناقصة وغير واضحة، لكن يحتمل أن المقصود هو عدم قبول الوالي بذلك الشرط الذي أملاه القنصل الفرنسي.

مراقبين بشكل رسمي للغاية نفسها، بالنظر إلى أنه بمجرد نزول الحجاج من كل الجنسيات من السفن بجدة يتعين حمايتهم وحفظ أمتعتهم من طرف خليفة المسلمين الأكبر وحكومة جلالة السلطان كما سبق أن أخبرناكم بذلك. فمن خلال الأوامر السامية لجلالة السلطان يجب علينا دائمًا الدفاع عن الأشخاص، وحماية ممتلكات الحجاج المسلمين، في أثناء إقامتهم وخلال سفرهم في ربوع الحجاز، وعدم إيذائهم بوجه من الوجوه. أيضًا نستعمل كل الطاقة وكل الوسائل [المتوافرة] لتنفيذ تلك الأوامر.

وتقبلوا.....

توقيع: إسماعيل حقي.

ترجمة يشهد بمطابقتها للأصل

المستشار ليون..[ختم: قنصلية فرنسا بجدة]"

الرسالة الثالثة:

من لوسيان لابوس إلى إسماعيل حقي باشا

بتاريخ ١١ يونيو ١٨٩٠م[٣١]

"جدة، رقم: ٣ -١١، ١١ يونيو ١٨٩٠.

(٣١) وزارة الشؤون الخارجية، **الأرشيف الدبلوماسي**، باريس، ملف رقم: ٥، ميكروفيلم رقم: ٧٩٧، تركيا -جدة، مجلد ٥ (١٨٨٦ -١٨٩١م)، نسخة طبق الأصل لرسالة من القنصل الفرنسي لوسيان لابوس إلى إسماعيل حقي باشا والي الحجاز، بتاريخ ١١ من يونيه ١٨٩٠م. وثائق رقم: ٢٩٣ -٢٩٤.

نسخة

من السيد لوسيان لابوس، نائب القنصل المكلف بشؤون قنصلية فرنسا بجدة، إلى صاحب السعادة إسماعيل حقي باشا، والي الحجاز.

جدة في ١٠ يونيو ١٨٩٠.

صاحب السعادة،

توصلت ببالغ السرور بالرسالة التي تفضل فخامتكم بتوجيهها إليَّ بتاريخ ١٩ شوال عام ١٣٠٧هـ - ٢٦ مايو (١٣٠٦[٣٢]) [كذا]، جوابًا عن رسالتي في موضوع حماية الحجاج المسلمين. أنا جد مسرور لتسوية هذه المسألة مع رجل بالغ العلم والشرف كما هو حال فخامتكم الذي خلف لدينا ذكريات جميلة عند تناول الحالات التي عرضت عليه.

أعرف أن مشاعر فخامتكم مفعمة بحب العدل والإنصاف، لذلك أسارع للعودة إلى ما جاء في رسالتي التي لا شك لم تسعف ترجمتها شرح فكرتي.

أنا لا أريد الحديث عن المطوفين الذين حسب قول فخامتكم موجودين رسميًا لتوجيه الحجاج في العبادات والمناسك التي ينبغي على كل مسلم أداؤها في بيت الله. إن واجبهم هو التوجيه فليقوموا به، ومن حقهم أن يحصلوا على تعويضات عن متاعبهم، فليكن، هذا عين الصواب. إن حكومة

(٣٢) هناك خطأ في الإشارة إلى التاريخ الميلادي الموافق للتاريخ الهجري (٢٦ مايو ١٣٠٦) والصحيح هو ٧ من يونيه ١٨٩٠م.

صاحب الجلالة، ممثلة بجدارة وكفاءة بالحجاز من قبل فخامتكم، تسهر على سلامة نفوس وأبدان الحجاج القادمين من كل جهات العالم لأداء فريضة الحج بمكة، ولا يمكنني إلا شكر صاحب الجلالة وفخامتكم على رعايتهم للعدد الغفير من رعايانا المسلمين.

كان لرسالتي هدفان:

١ - مراقبة رعايانا في أثناء سفرهم من جدة إلى مكة، ومن المدينة المقدسة إلى المدينة [المنورة]، ومن هذه الأخيرة إلى ينبع، أي خلال الفترات التي لا يضطلع فيها المطوفون بمهمة التوجيه الديني.

٢ - أن سعادتكم تمدنا بالمعلومات عن الوفيات من بين حجاجنا وعن تركاتهم من مال ومتاع.

واجبي هو أن يتم إخباري بهذين الأمرين لما في ذلك من مصلحة الأرامل اللواتي يرغبن في الزواج إن أخبرن رسميًا بوفاة أزواجهن؛ وأيضًا مصلحة الورثة الذين لهم حق ميراث ذويهم.

وحتى الآن تتعرض مخلفات الحجاج الأموات إلى الضياع، ويعلم سعادتكم أنه بالرغم من الأوامر الرسمية الصارمة لمعالي الوزير الأكبر، فإن القنصلية لم تتوصل إلى مبلغ كبير كان مودعًا ببيت المال إلا بعد مضي سنتين، وهو من مخلفات محمد بن طاهر بن سكفالي.

لقد بعثتني حكومة فرنسا إلى هذا البلد لأجل حماية

رعايانا، وسأقوم بهذا الواجب بكل عناية، وأنا متيقن بدعم سعادتكم الفعال بهذا الخصوص. لذلك أطلب [منكم] تعيين أسماء الرجال الذين سيرخص لهم بالعمل كمرشدين لرعايانا خلال رحلاتهم من جدة إلى مكة، ومن مكة إلى المدينة، ومن هذه الأخيرة إلى ينبع؛ أو الاعتراف بمن سأعين شخصيًا من بين الحجاج الذين تقتصر التعليمات الموجهة إليهم في إطلاعي بأسماء الأموات وما خلفوه من تركات.

ويعلم سعادتكم أن الحكومة الفرنسية منحت رعاياها المسلمين الحرية الكاملة فيما يخص شؤونهم الدينية، وأنها شديدة العناية بحياتهم ومصالحهم. وأخشى إن لم يجد رعايانا الأمان التام الذي يتمنونه عند أدائهم لمناسك الحج، أن لا تسمح الحكومة بذهابهم إلى مكة إن لم تكن ممتلكاتهم وحياتهم في أمان.

وتقبلوا.....

توقيع: لوسيان لابوس

نسخة يشهد بمطابقتها للأصل

مستشار القنصلية: ليون...[ختم قنصلية فرنسا]"